



اللجنة التونسية للتحاليل المالية
Commission Tunisienne des Analyses Financières
Tunisian Financial Analysis Committee

تونس في، 01 فيفري 2018

بيان

تبعاً للبيان الصادر عن اللجنة التونسية للتحاليل المالية بتاريخ 9 نوفمبر 2017 والمتعلق بخطة عمل الفاتف الخاصة بتونس التي تم إقرارها بالاجتماع العام المنعقد بالأرجنتين بتاريخ 03 نوفمبر 2017، تفيد اللجنة التونسية للتحاليل المالية بما يلي :

على خلفية عدم اتساق قرار مجموعة العمل المالي بإجراء متابعة تونس لتحسين الامتثال لمعايير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل (Improving global AML/CFT compliance : on going process) مع ما ورد من ادراج في قائمة الدول تحت ما سُميَ بالدول عالية المخاطر وغير متعاونة، فقد قامت اللجنة التونسية للتحاليل المالية بطلب رسمي لمجموعة العمل المالي (GAFI) ولمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (GAFIMOAN) بغرض رفع الالتباس وتصحيح تصنيف تونس بما يعكس وضع تقييمها حسب الاجراءات الجاري بها العمل دولياً وذلك درء لما قد يترتب من تبعات سلبية على مكانتها في الساحة المالية العالمية.

و لوجاهة هذا الطلب، فقد قامت مجموعة العمل المالي بتاريخ 27 جانفي 2018 بقبوله من خلال إدخال تعديل على موقعها الرسمي تمّ بموجبه تصنيف الدول في قائمتين اثنتين الأولى تهم الدول عالية المخاطر و التي تطلب بشأنها مجموعة العمل المالي من الدول اتخاذ إجراءات العناية المشددة او إجراءات مضادة اما القائمة الثانية فقد تمّ تسميتها تحت عنوان جديد وهو الدول الخاضعة للرقابة: (Autres juridictions sous surveillance /Other monitored jurisdictions) وقد تمّ ادراج تونس بهذه القائمة التي تضمّ الدول الملزمة بتنفيذ خطة العمل في الآجال المحددة لها وتعمل الآن كل الجهات المعنية بالدولة على تنفيذها في أقرب الآجال وقد تمّ بعد في إطار تنفيذ هذه الخطة إصدار الأمر الحكومي عدد 1 لسنة 2018 المؤرخ في 4 جانفي 2018 والمتعلق بضبط إجراءات تنفيذ القرارات الصادرة عن الهياكل الأممية المختصة المرتبطة بمنع تمويل الإرهاب.

اللجنة التونسية للتحاليل المالية